



الاتحاد الدولي للاتصالات



الوثيقة 30-A
16 يناير 2002
الأصل: بالإنكليزية

المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات
عام 2002

إسطنبول، تركيا، 18 - 27 مارس 2002

اللجنة 4، اللجنة 5

البند 2 (د) و 2 (و) و 3 و 3 (ب) و 4 و 4 (أ) من جدول الأعمال

الولايات المتحدة الأمريكية

مقترحات بشأن أعمال المؤتمر

مقدمة

تحنى الولايات المتحدة حكومة تركيا لاستضافة المؤتمر العالمي الثالث لتنمية الاتصالات في مدينة إسطنبول التاريخية.

في هذا العالم الذي يتزايد ارتباطاً تؤيد الولايات المتحدة تنمية الاتصالات كوسيلة لمواصلة النمو الاقتصادي وإدخال تحسينات في الصحة والبيئة والرفاه. وتعترف الولايات المتحدة بالمركز الفريد للاتحاد الدولي للاتصالات كمحفّل لتشجيع الحوار وصياغة الحلول التقنية وحلول وسائل السياسة الوطنية ولذلك فهي تعتقد أن قطاع تنمية الاتصالات يحتل موقعاً مثالياً لتسهيل تقدم اقتصاد المعلومات العالمي. وتنطوي التكنولوجيات الجديدة التي يعززها وجود أسواق ناشطة في المنافسة على إمكانية تخفيض التكاليف للمستهلك وحفز الابتكار التقني والسوقي. ويمكن مشاهدة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لتحرير الاتصالات في قطاعات مثل النقل والجمارك والمدفوعات وتوصيل الخدمات إلخ. ونحن نعتقد أن تنفيذ السياسات والقواعد التنظيمية الشفافة والفعالة والإدارة السليمة واستثمارات القطاع الخاص عوامل أساسية في إتاحة النفاذ إلى الاتصالات والمعلومات أمام الجميع بأسعار محتملة.

واليوم يوجد التزام واسع الانتشار بعملية التحرير والخصخصة والمنافسة والنفاذ/الخدمة للجميع. ومن ثم فقد حان الوقت للانتقال إلى المرحلة التالية من التنمية بالتركيز على تنفيذ هذه السياسات والقواعد التنظيمية المقبولة عموماً في مجال الاتصالات وزيادة البنية التحتية للاتصالات في البلدان المتقدمة والنامية على السواء.

ويتيح هذا المؤتمر الفرصة لكي يثبت الاتحاد أمام العالم أنه قادر على التصدي لمسائل التنمية باعتماد المبادئ الإرشادية التالية:

- التوسع في تنسيق أعمال قطاع التنمية: إقامة صلة مباشرة بين أعمال القطاع والبرامج المعتمدة في هذا المؤتمر؛
- الاستفادة من جميع الخبرات المتاحة في الاتحاد وتعزيز التنسيق معها. تؤدي كل العناصر التي يتكون منها الاتحاد دوراً هاماً في التنمية. وينبغي أن يوسع قطاع التنمية التنسيق مع قطاع الاتصالات الراديوية وقطاع التقييس للاستفادة من جميع الموارد التقنية الموجودة داخل الاتحاد؛

- **زيادة إشراك أعضاء القطاع في قطاع التنمية.** تتسم مشاركة أعضاء القطاع بأهمية حيوية في الجهود المبذولة للتصدي للحاجات الجارية في تنمية الاتصالات وخاصة في مجال خدمات الاتصالات وبنيتها التحتية؛
- **تشجيع الحوار وتقاسم المعلومات فيما بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع وبينهما.** ينبغي أن يستمر قطاع التنمية في العمل على تسهيل المناقشات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع في الحالات التي يمكن فيها تقاسم الخبرات بشأن القضايا المتصلة بتنمية الاتصالات؛
- **مواصلة الجهود لإصلاح قطاع التنمية.** يؤدي تحسين الكفاءة والمرونة في أساليب عمل القطاع إلى تحسين استجابة القطاع لاحتياجات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

ولذلك يسر الولايات المتحدة أن تقدم هذه المساهمة إلى المؤتمر وأن تشارك في تحقيق هدفه الأساسي الوارد في قرار المجلس 1184 (2001) حول معالجة مسائل "سد الفجوة الرقمية". ونحن نشق بأن الجهود الجماعية للدول الأعضاء وأعضاء القطاعات من البلدان النامية والمتقدمة على السواء سوف تؤدي إلى تغييرات ملموسة لصالح البلدان النامية. ونحن نتطلع إلى تقديم خبراتنا وأفكارنا في هذا الموضوع وإلى الاستماع إلى الآخرين والتعلم منهم أثناء المؤتمر.

المرحلة التالية من التنمية

تشني الولايات المتحدة على الاتحاد الدولي للاتصالات وخاصة قطاع التنمية فيه لجهوده في تعزيز تنمية الاتصالات العالمية في السنوات الثمان الأخيرة. واستناداً إلى الأساس الذي وضع في بوينس آيرس وتم تحسينه بعد ذلك في فاليتا قدم قطاع التنمية مساهمات قيمة تساعد على تعزيز السياسات الوطنية والبيئات التنظيمية التي تيسر المنافسة والشفافية.

وقد اتسمت السنوات الأخيرة بإصلاح السياسات والقواعد التنظيمية في قطاع الاتصالات. ومع وجود أكثر من 112 وكالة لتنظيم الاتصالات الآن لدعم الالتزامات بالتحريير والخصخصة والمنافسة والنفاذ/الخدمة للجميع فقد أصبحت السياسات التي شجع عليها قطاع التنمية في السنوات الأخيرة تحظى بقبول شبه عالمي.

وتعتقد الولايات المتحدة، آخذة في الاعتبار هذه الإنجازات السابقة، أن الوقت قد حان للانتقال إلى المرحلة التالية من التنمية التي تتركز فيها الجهود على الربط بين تنفيذ هذه السياسات والقواعد التنظيمية الوطنية المقبولة في مجال الاتصالات وزيادة البنية التحتية في البلدان المتقدمة والنامية معاً. وبالإضافة إلى ذلك فمن الجوهرى لتحقيق هذه الأهداف إشراك أعضاء القطاع والتركيز من جديد على تنمية الموارد البشرية.

موجز اقتراحات الولايات المتحدة

يسر الولايات المتحدة أن تقدم ثلاث فئات من الاقتراحات تهدف إلى زيادة تعزيز مركز قطاع التنمية بصفته جهة عالمية لتسهيل تنمية الاتصالات. وبتجميع هذه الاقتراحات معاً فإنها تشير بالطريقة التي ينبغي بها لقطاع التنمية أن يواصل جهوده الداخلية في الإصلاح ووسائل قيام هذا القطاع بتشجيع الحوار وتبادل المعلومات بين أعضاء الاتحاد ومجتمع التنمية الأوسع والإجراءات المحددة التي يتعين أن ينظر فيها هذا المؤتمر.

وقد اتسمت السنوات الأربع الأخيرة لقطاع تنمية الاتصالات بزيادة الشفافية في عمليات مكتب تنمية الاتصالات وزيادة دور المكاتب الإقليمية وبالتحسينات الواضحة في الإدارة الداخلية للمكتب. ونحنى بالتحديد مدير مكتب تنمية الاتصالات وموظفيه على هذه الإنجازات وعلى جهودهم لتنفيذ خطة عمل فاليتا بتنظيم وإجراء ورش عمل وندوات قيمة نجم عنها منشورات متعمقة وغنية بالبيانات وعلى استجابتهم للطلبات المحددة من الأعضاء في مجال التنمية.

وتهدف الاقتراحات الموصوفة في الفئة ألف إلى زيادة مرونة قطاع التنمية وحركته في الاستجابة لبيئة الاتصالات الحاضرة التي تتسم بالتغير السريع.

وهي تعرض بالتحديد طرق وضع قالب رسمي للتنسيق بين البرامج المعتمدة في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات وأعمال لجنتي الدراسات والقطاعات الآخرين في الاتحاد. وتؤيد الولايات المتحدة زيادة التأكيد على إحراز نتائج ملموسة في تنفيذ السياسة الوطنية وإقامة البنية التحتية بزيادة الاندماج المباشر بين أعمال الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ومكتب تنمية الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك تسمح هذه الاقتراحات بتحسين مرونة أساليب العمل الجارية لكفالة قدرة قطاع التنمية على الاستجابة في الوقت المناسب لطلبات الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

وتركز اقتراحات الفئة باء على الطريقة التي يمكن بها لقطاع التنمية أن يسهل مناقشة طرق تنفيذ السياسات والقواعد التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات. وتشير هذه الاقتراحات بوسائل لقيام القطاع برعاية ودعم تبادل المعلومات وتقاسم الخبرات والتعاون. وتعتبر الولايات المتحدة الشراكات بين القطاعين العام والخاص جزءاً لا يتجزأ من تنمية الاتصالات وخاصة في المناطق الريفية والناحية، ويتطرق عدد من هذه الاقتراحات بالتحديد إلى الطرق التي يمكن بها زيادة إشراك أعضاء القطاع. ولذلك فإننا نتجه من أجل التحرك قداماً إلى أعضاء القطاع - من البلدان النامية والمتقدمة على السواء - لمعرفة فرص التنمية المتواصلة.

وتشير الاقتراحات الواردة في الفئة جيم إلى إجراءات محددة يستطيع المؤتمر العالمي اتخاذها لدعم تنفيذ تنمية الاتصالات. وحيث إن البيانات الواردة أدناه لا تتضمن سوى موجز للأفكار المعروضة لذا يمكن الاطلاع على نصوص المسائل المناظرة أو مشاريع القرارات المطلوبة في الملحق التالي.

ألف اقتراحات لمواصلة إصلاح قطاع تنمية الاتصالات

ألف 1: ينبغي أن يؤيد المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (2002) خطة استراتيجية تعلن الأهداف الأساسية لقطاع التنمية وفي الوقت نفسه اعتماد برامج تعين بوضوح الأولويات العالية للقطاع في السنوات الأربع القادمة. وينبغي للمدير أن يعتمد إلى صياغة خطط تشغيلية ومالية مفصلة، بالتعاون مع الدول الأعضاء وأعضاء القطاع.

السبب: تعتقد الولايات المتحدة أنه من المهم ربط الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والمالية كما يحدث في قطاعي الاتصالات الراديوية والتقييس. وبالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت السنوات الأربع السابقة أن اعتماد خطة عمل لفترة أربع سنوات لتوجيه برامج القطاع لا تتيح المرونة المطلوبة في البيئة الدينامية لهذه الأيام.

ألف 2: ينبغي أن يربط المؤتمر بين الأعمال الجارية في كل أجزاء قطاع التنمية بأن يعتمد أولاً إلى صياغة برامج ثم تحديد مسائل تناظر هذه البرامج مباشرة لتدرسها لجنتنا الدراسات.

السبب: ربط لجنتي الدراسات مباشرة بالأعمال الجارية في مكتب تنمية الاتصالات عن طريق البرامج التي يضعها المؤتمر وهو ما يساعد على كفالة وجود نهج أكثر تنسيقاً في قطاع التنمية لمعالجة تنمية الاتصالات.

ألف 3: ينبغي للمؤتمر أن يضع قالباً رسمياً للتنسيق بين الأهداف المتوخاة في برامجه ومسائل/مشاريع لجنتي الدراسات وقدرات أعضاء القطاع بتحديد أحد الموظفين في مكتب تنمية الاتصالات ليكون مستشاراً مسؤولاً عن كل مسألة ذات صلة من مسائل لجنتي الدراسات. ويقوم هذا المستشار أيضاً بالتنسيق مع الخبراء المعنيين من قطاع الاتصالات الراديوية والتقييس ومع أعضاء القطاع.

السبب: تجبذ الولايات المتحدة زيادة التأكيد على إحراز نتائج ملموسة للبلدان النامية بزيادة الاندماج المباشر بين أعمال الدول الأعضاء وأعضاء القطاع ومكتب تنمية الاتصالات. ونحن نوصي بالتحديد بأن يقوم مكتب تنمية الاتصالات بوضع أسلوب شفاف لتنسيق أعمال لجان الدراسات وبرامج مكتب تنمية الاتصالات والقدرات الفريدة لأعضاء القطاع للتوصل إلى حلول ممكنة من الناحية التجارية لتحديات تنمية الاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي تحسين التنسيق مع الخبرات التقنية للخبراء في القطاعين الآخرين في الاتحاد إلى تحسين الكفاءة ونوعية الناتج في قطاع تنمية الاتصالات.

ألف 4: ينبغي أن يتولد عن كل مسألة من مسائل لجنتي الدراسات ناتج في نهاية كل سنة من دورة الدراسات. وينبغي أن يتضمن هذا التقرير تفاصيل التقدم المحرز في المسألة حتى ذلك التاريخ وعرض أي استنتاجات أو توصيات أولية وصياغة اقتراحات بشأن الطريقة التي ينبغي بها للجنة أن تواصل عملها في السنة التالية وتعيين الفرص أمام أعضاء القطاع لتقديم الحلول التقنية للمشكلة موضع المناقشة.

السبب: يسمح الناتج السنوي بتحقيق المرونة والاستجابة المطلوبتين للتصدي للمطالب المتغيرة للأعضاء. ويمكن أن يبرز التقرير أيضاً الاستنتاجات أو المعلومات الأخرى التي تمه أعضاء القطاع بصفة خاصة وأن يعين الطرق التي يمكن بها هؤلاء الأعضاء المساعدة على التوصل إلى الحلول للمشاكل التي قد تساعد على تحقيق النجاح التجاري والتنمية.

وسيسمح ذلك أيضاً للعضوية بالقيام بتقييم كامل للتقدم المحرز في كل مسألة وتحديد الخطوات الملائمة التالية لكل لجنة ومعرفة المجالات التي ينبغي فيها تركيز الموارد الشحيحة.

ألف 5: ينبغي أن تستخدم لجنة دراسات التنمية فرق إدارة المشاريع أو الأفرقة المتخصصة، حسب الاقتضاء، لتركيز الأعمال في فترات أقصر مع زيادة إصدار التقارير عن النتائج.

السبب: توصي الولايات المتحدة بأن يوسع قطاع التنمية أساليب عمله بزيادة استخدام نهج إدارة المشاريع في الحالات التي يؤدي فيها ذلك إلى زيادة كفاءة ونوعية الناتج النهائي. وتتطلب سرعة تغير طبيعة تكنولوجيات الاتصالات في كثير من الأحيان استجابة سريعة للمسائل المثارة من خلال أعمال لجنتي الدراسات. ولذلك فإننا نؤيد استخدام هذا الأسلوب على أساس كل حالة على حدة عندما يكون ذلك أفضل أسلوب بالنسبة للمسألة المدروسة بعينها أو المشتركين أو الموارد المتاحة. ويمكن زيادة استخدام نهج إدارة المشاريع أو الأفرقة المتخصصة بدون تعديل دستور الاتحاد واتفاقيته.

ألف 6: ينبغي ألا يضع الاتحاد كتيبات إلا إذا أوضحت إحدى لجنتي الدراسات ضرورة ذلك وإلا في حالة وجود معايير شفافة وواضحة لاستخدامها في تحديد موضوع الكتيب ونطاقه بالتحديد وشروط إعدادة.

السبب: تجبذ الولايات المتحدة ألا تقوم لجنة الدراسات بإعداد كتيبات إلا بعد أن تحدد اللجنة الحاجة إلى هذه الكتيبات أثناء عملها بشأن إحدى المسائل التي وافق عليها المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات. ونحن نحبذ أيضاً إعداد الكتيبات في حالة استخدام معايير شفافة وموضوعية لتحديد نطاق الكتيب وشروط إعدادة. وبالإضافة إلى ذلك نشير بزيادة استخدام الخبرة المتجمعة في قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية عندما تضيف الورقات التقنية والتقارير والكتيبات والمعلومات الأخرى الصادرة عن هذين القطاعين إلى قيمة أعمال لجنتي الدراسات.

باء اقتراحات للطريقة التي يمكن بها لقطاع التنمية أن يساعد في تنفيذ السياسات والتنظيمات الوطنية في مجال الاتصالات

باء 1: ينبغي أن يستمر قطاع التنمية في إتاحة فرصة لتجمع الهيئات التنظيمية من أنحاء العالم لتقاسم الخبرات فيما بينهما ولتعلم بعضها من البعض وذلك بتنسيق الندوة العالمية للهيئات التنظيمية والندوات/الحلقات الإقليمية بشأن المسائل الإقليمية.

السبب: تتيح هذه المناسبات فرصة فريدة للهيئات التنظيمية من أنحاء العالم لتقاسم الخبرات فيما بينها. وتعتقد الولايات المتحدة أن هذه الاجتماعات أثبتت قيمتها القصوى في الماضي وينبغي استمرارها.

باء 2: ينبغي أن يزيد قطاع التنمية إتاحة المعلومات على الخط مثل المنتدى العالمي للتبادل بين الهيئات التنظيمية وتعزيز الوعي بهذه الموارد.

السبب: سيسمح هذا التبادل الحر للأفكار بشأن القضايا الحارية التي تواجه الهيئات التنظيمية المستقلة للبلدان الأعضاء بالاستفادة من خبرة البلدان الأعضاء الآخرين. ونظراً لأن جدول الأعمال الشامل لقطاع التنمية يوضع على أساس اهتمامات الأعضاء فقد يؤدي تشجيع هذا التبادل للأفكار إلى زيادة درجة توافق الآراء بشأن هذه القضايا.

باء 3: ينبغي أن ييسر قطاع التنمية المناقشة بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع بشأن مسائل تشمل سياسات وتكنولوجيات الاتصالات والخدمات المتصلة والفرص السوقية ومبادئ إعطاء الترخيصات وإدخال هذه الخدمات في البلدان النامية.

السبب: تعتقد الولايات المتحدة أن المدخلات التي يساهم بها القطاع الخاص ذات أهمية أساسية لنجاح تنمية الاتصالات. وتسمح مناقشة هذه القضايا الأساسية في السياسة العامة للبلدان النامية بتعريف الطرق المحددة التي تؤثر هذه القضايا على هذه البلدان.

باء 4: ينبغي أن يحدد قطاع التنمية عدة مواقع بعيدة يمكن أن تتيح للدول الأعضاء وأعضاء القطاع استقبال الإذاعات الإلكترونية (مثل إذاعات الويب) عن أنشطة الاتحاد. وتشمل الأماكن المرشحة المحتملة المكاتب الإقليمية للاتحاد والمراكز الخمسين التي يقوم الاتحاد بإنشائها لمبادرات التدريب على الإنترنت.

السبب: تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي أن تتاح فوائد المشاركة في أنشطة الاتحاد لكل أعضائه سواء كان ذلك الاشتراك بصفة شخصية أو عن طريق الوسائل الإلكترونية. وبهذه الطريقة سيتم تحسين المعلومات المقدمة إلى الدول الأعضاء وأعضاء القطاع وسيتمكنون من زيادة إيجابيتهم في أنشطة الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يعزز ذلك العلاقات الإقليمية بين الأعضاء.

باء 5: ينبغي أن يقوم قطاع التنمية بنشر المعلومات بصورة إيجابية على الدول الأعضاء في صدد التدريب وورش العمل والندوات وجميع الأعمال الأخرى ذات الصلة التي يقوم بها الاتحاد.

السبب: نعتقد أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص أمر أساسي لنجاح التنمية المتواصلة. وتوسيع النشر عن هذه الأنشطة يزيد من السبل المتاحة لأعضاء القطاع للمشاركة في أنشطة الاتحاد.

باء 6: ينبغي أن يسعى قطاع التنمية إلى الحصول على شركاء إضافيين من أعضاء القطاع لبرامج تنمية الموارد البشرية في الاتحاد مثل مبادرة التدريب على الإنترنت وتعيين الفرص التدريبية الأخرى.

السبب: تعتقد الولايات المتحدة أن تنمية وإدارة الموارد البشرية شرط أساسي من شروط نجاح تنمية الاتصالات. ولذلك ينبغي التشديد كثيراً على تعزيز برامج الاتحاد القيمة مثل مبادرة التدريب على الإنترنت. وتشديد الاهتمام يمكن أن يؤدي إلى توسيع عدد المواقع أو المناهج الدراسية للبرامج التدريبية في المواقع الموجودة بما يدعم التحرك لتحقيق المساواة بين الجنسين وزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

باء 7: ينبغي أن ينسق قطاع التنمية مع المنظمات أو المؤسسات العامة والخاصة الأخرى التي تعمل لدعم تنمية الاتصالات.

السبب: هناك منظمات متعددة تسعى لدعم تنمية الاتصالات في البلدان النامية. ولذلك ينبغي التشجيع على شراكات تكاملية مع المنظمات الأخرى التي تعالج عناصر أخرى في تنمية الاتصالات (مثل معهد التدريب على الاتصالات في الولايات المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي إلخ) مما يؤدي إلى زيادة تنسيق الاستراتيجية العالمية.

الاقتراح بباء 8: ينبغي أن يضع المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات - 2002 عملية يمكن من خلالها صياغة منهجية تتضمن شروطاً صريحة وأهدافاً قابلة للقياس للمساعدة المقدمة من الاتحاد إلى أقل البلدان نمواً. وينبغي أن تشمل هذه المنهجية نظام متابعة لتقديم تقارير عن التقدم المحرز.

السبب: توصي الولايات المتحدة بأن يقوم مكتب تنمية الاتصالات، في إطار برنامجه الخاص لأقل البلدان نمواً، برصد دقيق لأحوال أقل البلدان نمواً وتقديم المساعدة الملائمة إليها. ونحن نوصي أيضاً بتقديم تقارير عن التقدم المحرز في الخطة على أساس ربع سنوي إلى نائب رئيس لجنة الدراسات المسماة للمنطقة المعنية.

جيم إجراءات محددة لينظر فيها المؤتمر العالمي

الاقتراح جيم 1: مسألة جديدة تتعلق بالتنظيم الساتلي في البلدان النامية، لفترة الدراسات 2002-2006 في قطاع التنمية (انظر الملحق ألف).

السبب: تطورت صناعة السواتل في العقود الماضية مع زيادة الشبكات والمشغلين ومقدمي الخدمات من أعداد قليلة إلى أعداد كبيرة. وستستعرض هذه الدراسة الشروط التنظيمية وغيرها من الشروط للدخول إلى السوق وانطباقها على مشغلي السواتل ومقدمي الخدمة الساتلية بما في ذلك توفر التطبيقات الساتلية مقابل الوسائل الأخرى لتوصيل التطبيقات المماثلة. والهدف من هذه الدراسة هو تعزيز قدرة الهيئات التنظيمية لدى البلدان النامية على إدارة العناصر التي تؤلف صناعة دينامية وتنافسية.

الاقتراح جيم 2: مسألة جديدة تتعلق بقيام سلطات تنظيم الاتصالات الوطنية بالتنفيذ المحلي للقوانين والقواعد والقواعد التنظيمية للاتصالات لفترة الدراسات 2002-2006 في قطاع التنمية (انظر الملحق بباء).

السبب: في مرحلة تنفيذ تنمية الاتصالات العالمية التي يمر بها العالم اليوم يتمثل أحد العناصر الحاسمة في قيام الهيئات التنظيمية بتطبيق القوانين والقواعد والقواعد التنظيمية بطريقة شفافة وموحدة ومتوازنة. وحتى الآن لم يتم إجراء أي دراسة شاملة لنطاق وطابع سلطة التنفيذ المحلية التي تمارسها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية رغم تزايد أهمية هذا الموضوع. ولذلك يُقترح تحت هذه المسألة وضع تقرير يقدم إلى الأعضاء ويتضمن أفضل الممارسات التي تطبقها سلطات تنظيم الاتصالات الوطنية في صدد تنفيذ القوانين والقواعد والقواعد التنظيمية المحلية المتعلقة بالاتصالات.

الاقتراح جيم 3: إعادة تأكيد وتحديث التوصية 8: "تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية" في الوقت المناسب (فالتا، 1998) (انظر الملحق جيم).

السبب: سيؤدي تحديث التوصية 8 إلى دعم المدير وقطاع التنمية في الجهود المبذولة لتسهيل تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء ومشغلي الأنظمة ومقدمي الخدمة في الجهود المستمرة بتحقيق التنفيذ السريع والمستمر لخدمات الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية في البلدان النامية وخاصة في المجالات التي لا تخدمها شبكات الأرض أو تخدمها قليلاً.

الملحق ألف

مسألة جديدة في صدد التنظيم الساتلي في البلدان النامية لفترة الدراسات 2002-2006 في قطاع التنمية

1 بيان الحالة أو المشكلة

في العقود القليلة الماضية تطورت صناعة السواتل من أعداد قليلة إلى أعداد كبيرة من الشبكات والمشغلين ومقدمي الخدمات. ومؤخراً دخلت السوق الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية وهي تتيح نطاقاً واسعاً من الخدمات الساتلية للمستعملين النهائيين في مجموعة متنوعة من البيئات. وقد زادت الأهمية الجارية لهذه الشبكات القائمة والمقبلة، وكذلك نطاق خدماتها، في سياق توصيل الخدمات الرقمية إلى جميع الأشخاص: فيستطيع الأشخاص في المناطق النائية والريفية الاتصال بالخدمات الصحية والتعليمية والحكومية التي كانت متاحة للسكان الحضريين فقط قبل ذلك؛ ويمكن توفير الخدمات الهاتفية وخدمات الإنترنت إلى المناطق التي لم تكن تتوفر فيها الخدمة تقليدياً بدون التكاليف الباهظة الناشئة عن البنية التحتية لخدمات الأرض التقليدية؛ ويمكن للقدرات الساتلية، بما فيها الإذاعة والنطاق العريض، أن تربط المجتمعات فوراً بالبرامج الإخبارية والتعليمية وخدمات البيانات.

وفي نفس الوقت الذي أصبحت فيه هذه التطبيقات الساتلية متاحة على نطاق واسع تغير أيضاً الهيكل التنافسي للصناعة على مستوى الأسواق الوطنية والدولية: فقد تم خصخصة هيئات البرق والبريد والهاتف وكذلك المشغلين الحكوميين الدوليين للخدمات الساتلية.

وهذا التطور الذي شمل مشغلي السواتل ومقدمي الخدمات الساتلية والتطبيقات الساتلية - وكذلك المعاملة التنظيمية المناظرة - يبرز أهمية كفالة تحقيق الشفافية وعدم التمييز في شروط النفاذ إلى السوق. وينطبق على الاتصالات ما ينطبق على كثير من الصناعات الدولية الأخرى حيث يُعتقد أن الشفافية وعدم التمييز في القواعد التنظيمية ييسران توفر الخدمات في السوق والنفاذ إليها، وهي أفضل وسيلة لتعزيز تنمية أي بلد. ويجب أن تكفل الهيئات التنظيمية أن تتيح المعاملة التنظيمية قواعد متساوية لمشغلي السواتل ومقدمي الخدمة الساتلية والتطبيقات الساتلية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

2 المسألة أو القضية المقدمة للدراسة

تقترح الولايات المتحدة دراسة تقييد الهيئات التنظيمية من البلدان النامية في كل أنحاء العالم لتعزيز قدراتها على إدارة عناصر دينامية وتنافسية في صناعة الاتصالات. وستعرض الدراسة الخبرات المتعلقة بشروط النفاذ إلى السوق أمام مشغلي السواتل ومقدمي الخدمة الساتلية والتطبيقات الساتلية في أسواق المشاركين. وفي مرحلة تالية ستساعد الدراسة الهيئات التنظيمية بتعيين النهج التنظيمية التي أثبتت نجاحها في تسهيل وجود بيئة تنافسية مما مكن من تطبيق التكنولوجيات الساتلية الملائمة لكل مراحل التنمية.

ويتم تقديم المعلومات في المجالات التالية:

- شروط التصريح والترخيص للمستعملين النهائيين للخدمات الساتلية وكذلك مشغلي الشبكات الساتلية ومقدمي/بائعي الخدمة الساتلية؛
- قدرة مشغلي الشبكات على الدخول إلى السوق مباشرة أو عن طريق موزع أو بائعين؛
- المتطلبات التنظيمية للمستعملين النهائيين و/أو البائعين من أجل النفاذ إلى مختلف مشغلي السواتل وقدرتهم على هذا النفاذ؛
- فئات الترخيص الموجودة حالياً؛

- التشريعات إن وجدت لتعزيز المنافسة الشريفة في مجال الاتصالات وكذلك في مجال الاتصالات الساتلية إن وجدت تشريعات خاصة بها؛
- الصعاب التنظيمية التي يعاني منها مشغلو السواتل ومقدمو الخدمة الساتلية في آحاد البلدان، بما في ذلك الحالات التي تم فيها رفض إعطاء الترخيص لخدمات محددة؛
- الصعاب التنظيمية التي تعاني منها الإدارات في إعطاء الترخيص لمشغلي السواتل ومقدمي الخدمة الساتلية أو المستعملين النهائيين؛
- أثر التزامات الإدارات بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن خدمات الاتصالات الأساسية على أي فئة بعينها من خدمات السواتل وعلى المشغلين/مقدمي الخدمة. وعلى سبيل المثال هل تتمتع التطبيقات المتشابهة (مثل الخدمة الصوتية والبيانات والإنترنت) المقدمة عن طريق السواتل بنفس فرص النفاذ إلى السوق الذي تتمتع به وسائط الإرسال الأخرى (مثل الخطوط السلكية ووسائل الأرض اللاسلكية)؟

3 الناتج المتوقع

يتم بعد استكمال هذه الدراسة إدخال المعلومات المتجمعة أثناء الدراسة في قاعدة بيانات ثم تجميعها بعد ذلك في تقرير لتقديمه إلى الإدارات الأعضاء في قطاع التنمية. وسيعين هذا التقرير النهج التنظيمية التي أثبتت نجاحها في تيسير إيجاد بيئة تنافسية. وتتاح قاعدة المعلومات والتقرير للأعضاء في قطاع التنمية.

4 التوقيت

يُتَرحَ أن يضطلع قطاع التنمية بهذه الدراسة في فترة الدراسات التالية 2002-2006.

5 جهات الاقتراح/الرعاية

تقترح الولايات المتحدة هذه الدراسة. ويمكن توجيه الأسئلة إلى دورين ماكغير، وزارة الخارجية (mcgirrdf@state.gov).

6 مصادر المدخلات

ستجمع هذه الدراسة المعلومات من مشغلي السواتل ومقدمي الخدمة الساتلية والهيئات التنظيمية في أنحاء العالم.

7 الجمهور المتوقع

أقل البلدان نمواً	البلدان النامية	البلدان المتقدمة	
*	*		مقررو سياسات الاتصالات
*	*		هيئات تنظيم الاتصالات
*	*	*	مقدمو/مشغلو الخدمة
			المصنعون

8 الأساليب المقترحة لتناول المسألة

نظراً للاهتمام الشديد لقطاع تنمية الاتصالات بأساليب تنظيم الاتصالات فمن الملائم إجراء هذا النشاط في إطار قطاع التنمية. ويوصى بإنشاء فريق متخصص أو فريق أوسع في إطار لجنة الدراسات.

9 التنسيق

ينبغي إقامة اتصال مع لجنة دراسات الاتصالات الراديوية الملائمة لتسهيل تجميع الخبرات المنطبقة والنهج الناجحة. ويمكن التراسل عن طريق بيانات الاتصال والتقارير وترتيبات العمل غير الرسمية بين المشاركين في قطاعي التنمية والاتصالات الراديوية.

الملحق باء

مسألة جديدة تتعلق بقيام هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية بالتنفيذ المحلي للقوانين والقواعد والقواعد التنظيمية للاتصالات لفترة الدراسات 2006-2002 في قطاع تنمية الاتصالات

بيان الحالة أو المشكلة

- 1.1 نظراً إلى:
- أ) أهمية حصول هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية على السلطة القانونية الكافية والخبرة للقيام بالتنفيذ المحلي لقوانينها وقواعدها وقواعدها التنظيمية الخاصة للاتصالات؛
- ب) أن دراسات الحالات الخاصة بالتنظيم الفعال التي استكملها مكتب تنمية الاتصالات تتضمن بالتحديد أجزاء تركز على طابع ومدى اختصاصات التنفيذ المحلي التي تتمتع بها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية في عدة دول أعضاء؛
- ج) الصعاب التي تواجه هيئات تنظيم الاتصالات في تنفيذ قوانينها وقواعدها وقواعدها التنظيمية؛
- د) أنه يجب على هيئات التنظيم في كثير من الحالات التعامل مع مجموعة واسعة من الموضوعات (مثل الاتصالات والإذاعة وتكنولوجيا المعلومات) وأن هناك فرصة للتنسيق مع قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية ودفع أعمال لجنة دراسات التنمية بشأن المسألة 9/2 بشأن تحسين تنسيق الاتصال بين قطاع التنمية وقطاع الاتصالات الراديوية؛
- هـ) ضرورة حصول الهيئات التنظيمية على الأدوات الملائمة والتدريب الملائم في صدد التنفيذ المحلي للقوانين والقواعد والقواعد التنظيمية للاتصالات وإمكانية قيام الاتحاد بدور للجمع بين سلطات تنظيم الاتصالات الوطنية والأعضاء وأعضاء القطاع وغيرهم من الخبراء لتقاسم خبراتهم.

2.1 ومع مراعاة:

- أ) أنه لم يتم إجراء دراسة شاملة لسلطة التنفيذ المحلي التي تتمتع بها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية؛
- ب) أن الهيئات التنظيمية المستقلة المنشأة حديثاً هي التي ستستفيد بالتحديد من وضع تقرير يفصل مختلف الموارد والاستراتيجيات والأدوات المتاحة لتحسين التنفيذ المحلي للقوانين والقواعد والقواعد التنظيمية للاتصالات؛
- ج) أن وجود سلطة كافية للتنفيذ القانوني إلى جانب الإرادة السياسية للدخول في إجراءات التنفيذ اللازمة يمثلان عنصرتين حاسمتين لفعالية واستقلال الهيئة التنظيمية؛
- د) اتساع توفر المدخلات المفيدة اللازمة لهذه الدراسة سواء ما كان متاحاً من خلال قطاع التنمية أو ما يجري في إطار لجان أخرى في قطاعي التقييس والاتصالات الراديوية.

2 المسألة أو القضية المقدمة للدراسة

- أ) مسح وتبويب ووصف المصادر الرئيسية للسند التشريعي الذي تستمد منه هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية سلطتها؛
- ب) وصف الأساليب التنظيمية والممارسات الناجحة التي تستخدمها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية في تنفيذ قوانينها وقواعدها وقواعدها التنظيمية المحلية؛

- (ج) استعراض الجراءات والعقوبات التي تستعملها كيانات تنظيم الاتصالات الوطنية لتنفيذ سياساتها لصالح مستهلكي ومستعملي خدمات الاتصالات والإذاعة وتكنولوجيا المعلومات؛
- (د) دراسة المستويات الملائمة من أعداد الموظفين والتدريب والتمويل والموارد التي تحتاجها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية لأداء واجبات التنفيذ أداءً كافياً؛
- (هـ) معرفة الجواجز القانونية والتنظيمية والعملية القائمة التي تواجهها هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية وتمنعها من تنفيذ القوانين والقواعد والقواعد التنظيمية المحلية بشأن الاتصالات تنفيذاً نشطاً ومستقلاً؛
- (و) دراسة طرق تحسين استقلالية قرار هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية في تنفيذ قوانينها وقواعدها وقواعدها التنظيمية المحلية.

3 وصف الناتج المتوقع

- (أ) تقديم تقرير إلى الأعضاء يتضمن أهداف الدراسة وأساليب عملها وسيرها ونتائجها؛
- (ب) استعمال المعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء العمل الموصوف في القسم 2 وصياغة أفضل الممارسات لهيئات التنظيم في صدد تنفيذ القوانين والقواعد والقواعد التنظيمية للاتصالات.

4 التوقيت المطلوب للناتج المتوقع

- (أ) يُقترح أن تستمر الدراسة لمدة سنتين مع تقديم تقارير مرحلية أولية عن التقدم المحرز بعد ستة أشهر واثني عشر شهراً وثمانية عشر شهراً. ويتم تقديم تقرير نهائي بعد أربعة وعشرين شهراً.

5 جهات اقتراح/رعاية المسألة

- (أ) الولايات المتحدة الأمريكية (وسيتيم إدراج جهات أخرى لرعاية المسألة مع الحصول على التأييد لها).

6 مصادر المدخلات المطلوبة لإجراء الدراسة

- (أ) المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء وأعضاء القطاع؛
- (ب) المنظمات الدولية المهتمة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛
- (ج) المنظمات غير الحكومية المهتمة مثل مؤسسات البحوث والاتحادات التجارية وغيرها من المعنيين بتشجيع السياسات التنظيمية السليمة؛
- (د) الاستقصاءات/المقابلات التي تجري حسب الاقتضاء؛
- (هـ) المعلومات التي يوفرها مكتب تنمية الاتصالات عن القواعد التنظيمية؛
- (و) مواقع هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية على شبكة الويب؛
- (ز) الأعمال ذات الصلة التي يقوم بها حالياً قطاعا التقييس والاتصالات الراديوية؛
- (ح) المصادر الأخرى حسب الاقتضاء.

7 الجمهور المستهدف بالناتج

- (أ) جميع هيئات تنظيم الاتصالات الوطنية، مع الاهتمام خاصة باحتياجات البلدان النامية.

8 الأساليب المقترحة لتناول المسألة

أ (نظراً لطابع المسألة المقترحة والكمية المحتملة من مصادر المعلومات المطلوبة والوقت الذي سيتعين تكريسه لتعيين الحلول للقضايا موضع الدراسة يعتبر من الضروري معالجة المسألة في إطار لجنة دراسات لمدة سنتين (مع تقديم نتائج مؤقتة).

الملحق جيم

تحديث التوصية 8 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات 1998 (فالييتا، مالطة)

التوصية 8

تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية في الوقت المناسب

إن المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (إسطنبول، 2002)،

وقد لاحظ

أ) ارتفاع مستوى اهتمام الدول الأعضاء والسلطات المختصة وأعضاء القطاع ومشغلي الأنظمة ومقدمي الخدمة والمستعملين النهائيين، وهو الاهتمام الذي اتضح في أعمال المنتدى العالمي الأول لسياسات الاتصالات في أكتوبر 1996 وتقرير الأمين العام الناشئ عنه، بما في ذلك المبادئ والخطوط التوجيهية المتضمنة في الآراء الخمسة وفي مجموعة التعريفات الواردة في هذا التقرير؛

ب) أن الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية تتضمن الخدمة الصوتية وخدمة البيانات ذات الطاقة العالية والمنخفضة وخدمة الفيديو ومجموعة واسعة من الخدمات المتقاربة من السواتل في المدار الأرضي المنخفض ومدار السواتل المستقر بالنسبة إلى الأرض لإتاحة الخدمات الساتلية المتنقلة والثابتة والبحرية وخدمة الطيران،

وقد وضع في اعتباره

أ) أن فريق الخبراء الذي تم تشكيله وفقاً للرأي 5 للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات - 1996 "تنفيذ الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية في البلدان النامية" قد أعد قائمة مرجعية بالعوامل التي يتعين أن تأخذها البلدان النامية بعين الاعتبار عند إدخال هذه الأنظمة وأنه قدم المشورة والمساعدة في صدد آثار هذه الأنظمة في البلدان النامية على الأصعدة السياسية والتنظيمية والتقنية والاجتماعية والثقافية، وأنه أعد تقريراً عن دراساته؛

ب) أن الخدمات التي تستند إلى السواتل ملائمة بصفة خاصة للبلدان النامية التي توجد فيها مناطق لا تخدمها البنية التحتية الأرضية للاتصالات،

وقد وضع في اعتباره كذلك

أ) أن مدير مكتب تنمية الاتصالات قد اتخذ، آخذاً بعين الاعتبار التوصية 8 (فالييتا، مالطة، 1998) خطوات لتسهيل تنظيم ورش العمل الإقليمية التي تعالج مسائل السياسات والقواعد التنظيمية والترخيصات والنفوذ إلى السوق في صدد تنفيذ خدمات هذه الأنظمة في البلدان النامية في الوقت المناسب؛

ب) أن المشاركين في ورش العمل، الذين يضمون صانعي السياسات والمنظمين ومشغلي الأنظمة ومقدمي الخدمة، قد أعربوا عن تأييدهم لجهود المدير وطلبوا أن يوصي المؤتمر العالمي التالي لتنمية الاتصالات باتخاذ إجراءات للقيام بما يلزم من إعادة تأكيد وتحديث التوصية 8 للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، 1998 (فالييتا، مالطة)؛

ج) أن أعمال الفريق المعني بمذكرة التفاهم الخاصة بهذه الأنظمة، وخاصة بشأن ترتيبات وإجراءات تنفيذ هذه الأنظمة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن علامة تسجيل مذكرة التفاهم (GMPCS-MoU) واستعمال علامة التسجيل "GMPCS-MoU ITU Registry" لا تزال من بين العناصر الهامة المطلوبة لتنفيذ خدمات هذه الأنظمة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة،

وإذ يعترف

أنه يجري حالياً تشغيل مجموعة واسعة من الأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية وأن من المخطط تشغيل أنظمة وخدمات أخرى في المستقبل القريب، وأن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات في صدد تحريك الأجهزة الطرفية عبر الحدود وقبول علامة التسجيل GMPCS-MoU ودورها في الاعتراف المتبادل باعتماد أنواع الأجهزة،

وإذ يعترف كذلك

بأن الأحكام المحددة لترتيبات الموافقة على أنواع الأجهزة الطرفية وتسويقها وبمنح الرخص والنفاذ إلى بيانات الحركة والتوصيات المتصلة بالمسائل الجمركية لا تزال تغطي بتوافق دولي واسع في الآراء بشأن كيفية معالجة هذه المسائل،

وإذ يلاحظ

الحاجة إلى مواصلة الجهود لتسهيل التنفيذ العالمي لهذه الترتيبات لكي يتسنى لجميع البلدان الاستفادة من خدمات هذه الأنظمة في الوقت المناسب،

يوصي

باستمرار تشجيع الإدارات على التوقيع على مذكرة التفاهم الخاصة بالأنظمة المتنقلة العالمية للاتصالات الشخصية الساتلية وتنفيذ ترتيبات هذه الأنظمة واعتماد إجراءات أو قواعد تنظيمية وطنية لمنح الرخص حسب اللزوم لتسهيل إدخال خدمات هذه الأنظمة بأسرع وقت وفقاً للمبادئ والخطوط التوجيهية الواردة في الآراء الخمسة التي اعتمدها المنتدى العالمي الأول لسياسات الاتصالات،

يكلف مدير مكتب تنمية الاتصالات

بأن يواصل عند اللزوم التنسيق مع المنظمات الإقليمية ومع القطاعين الآخرين والأمانة، لزيادة الوعي في صدد خدمات هذه الأنظمة ولتسهيل تنفيذ الخدمات، حسب الاقتضاء، في البلدان النامية في المستقبل القريب.